

Distr.: General
4 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأكرر ما وجهناه من نداءات عاجلة إلى المجتمع الدولي لاتخاذ جميع التدابير الممكنة لتوفير الحماية الفورية للسكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر، من الاعتداءات والهجمات العسكرية المتكررة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. والجرائم الأخيرة التي ارتكبتها إسرائيل ضد متظاهرين سلميين فلسطينيين، يوم الجمعة الماضي، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، مأساة تذكروا بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات دولية لتوفير هذه الحماية.

ولا ريب أن عدم مساءلة إسرائيل في الماضي عن أعمالها قد عزز لديها الاقتناع بأنها فوق القانون وبأنها لن تتحمل تبعه أي من جرائمها ضد الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير احتلالها. وبسبب هذا الإفلات من العقاب، قتل ١٨ فلسطينياً آخراً على يد السلطة القائمة بالاحتلال يوم الجمعة الماضي وأصيب أكثر من ١٥٠٠ آخرين، من بينهم أكثر من ٧٥٠ شخصاً أصيبوا بالذخيرة الحية و ١٤٨ شخصاً أصيبوا بأعيرة من الرصاص الفولاذي المغطى بالمطاط.

وكان الفلسطينيون الذي قتلوا أو جرحوا يمارسون حقهم في الاحتجاج السلمي من خلال المشاركة في أول يوم من أيام حملة سلمية مدتها ستة أسابيع سميت "مسيرة العودة الكبرى". وقبل انطلاق الاحتجاجات وأثناءها وبعدها، أفاد منظمو الحملة بوضوح بالطابع السلمي للاحتجاجات، التي كان الهدف منها هو توعية المجتمع الدولي بحصار إسرائيل غير القانوني واللاإنساني والأخلاقي لقطاع غزة منذ ١٠ سنوات، ودعم الحق المشروع للاجئين الفلسطينيين في العودة. غير أن السلطة القائمة بالاحتلال اعتمدت، مرة أخرى، عن سابق تصور وتصميم، سياسة إطلاق النار بقصد القتل.



فهنالك أشرطة فيديو وصور منشورة على الإنترنت تبين قناصة إسرائيليون وهم يطلقون النار على فلسطينيين كما يشاءون. فعلى سبيل المثال، أظهر شريط فيديو الشاب عبد الفتاح عبد النبي البالغ من العمر ١٩ عاما وهو يصاب في ظهره بطلق ناري بينما كان يحاول الهروب من نيران القناصة ولم يكن يحمل سوى إطار عجلة. وظهر شريط فيديو ثان يبين امرأة كانت تلوح بعلم فلسطيني وهي تصاب بطلق ناري في ساقها. وهناك شريط فيديو ثالث يظهر رجلا يصاب بطلق ناري في ساقه بينما كان ينهض بعد أداء صلاة العصر. وليست هذه سوى ثلاثة أمثلة مأساوية لمدنيين قتلوا أو جرحوا بدم بارد يوم الجمعة الماضي. ومثلما كتب كاتب العمود الإسرائيلي في صحيفة هآرتز، جددون ليفي: ”بحلول الليل بلغ عدد القتلى ١٥ شخصا على الأقل، وكلهم أصيبوا بذخيرة حية، وكان هناك أكثر من ٧٥٠ جرحيا. دبابات وقناصة ضد مدنيين عزل. وهذا يسمى مجزرة. وليس هناك مسمى آخر“.

وفي بيان صحفي صدر يوم الجمعة، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، ذكرت منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان: ”أن إطلاق النار على المتظاهرين العزل إجراء غير قانوني وأن أي أمر يسمح بمثل هذا الإجراء هو بلا شك أمر غير قانوني“. وأشارت أيضا إلى أن ”الجنود المسلحين والمتظاهرين العزل ليسوا في ‘حرب‘“ وبينت أن ”قواعد إطلاق النار غير القانونية والامتثال لهذه القواعد هما السبب في عدد القتلى والجرحى اليوم في قطاع غزة“. وهناك منظمات دولية بارزة أخرى في مجال حقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، أدانت أيضا سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلية. ومن جانبهم، لجأ المسؤولون الإسرائيليون إلى وسائل الإعلام الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث أشادوا على نحو مخز بقتل قوات الاحتلال للفلسطينيين. فقد أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي بيانا ”شكر“ فيه قوات الاحتلال على ”حراسة حدود البلد“ والسماح ”للمواطنين الإسرائيليين بالاحتفال بعيد الفصح في أمان“، مما يدل مرة أخرى على استخفافه السافر بحياة الفلسطينيين وبالقانون الدولي. وواصل رئيس الوزراء الإسرائيلي تحريضه ضد الفلسطينيين بإصدار بيان أفاد فيه بأن ”السياج الحدودي بين إسرائيل وقطاع غزة يفصل بين دولة ذات سيادة ومنظمة إرهابية“. وبالأمر، أعيد تأكيد تلك المشاعر الإجرامية في تصريحات استفزازية صدرت عن الحكومة الإسرائيلية وعن مسؤولي أحزاب سياسية، من بينهم المتحدث باسم حزب الليكود، الذي أفاد أن آلاف الفلسطينيين المتظاهرين في غزة ”أهداف مشروعة“.

وفي الوقت نفسه، في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال عدوانها على السكان المدنيين. فبالأمس، نظمت مظاهرات سلمية غير عنيفة للاحتجاج على قيام إسرائيل بقتل فلسطينيين في غزة. وكالمعتاد، ردت قوات الاحتلال الإسرائيلية على أعمال فلسطينية غير عنيفة بالعنف، إذ أطلقت قنابل صاعقة وعبوات غاز مسيل للدموع وأعيرة من الرصاص الفولاذي المغطى بالمطاط بل وحتى الذخيرة الحية على المتظاهرين المدنيين، مما تسبب في عشرات الإصابات. وفي هذا الصدد، أصيب أكثر من ٩٨ فلسطينيا بعد أن هاجمت قوات الاحتلال المتظاهرين أمام جامعة القدس في أبو ديس بالقدس الشرقية المحتلة. وأصيب اثنان من الجرحى الفلسطينيين بطلق ناري في الرأس وأصيب واحد بطلق ناري في الصدر. وأفادت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن ٨٧ فلسطينيا يعالجون بعد استنشاق الغاز المسيل للدموع ويعالج خمسة فلسطينيين من حروق نتجت عن استخدام إسرائيل لقنابل غاز وقنابل صوتية. وتعين نقل عدد منهم إلى مستشفيات لتلقي مزيد من العلاج. وعلاوة على ذلك، قام ما يسمى الشرطة الإسرائيلية اليوم، الاثنين، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، باختطاف واحتجاز ستة فلسطينيين قصر بعد مدهمة منازلهم في القدس الشرقية المحتلة.

وفي القدس الشرقية المحتلة، اقتحم مئات المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين، في ظل حماية ما يسمى قوات الشرطة وقوات الاحتلال، باحات المسجد الأقصى بمناسبة اليوم الثالث من عطلة عيد الفصح اليهودي، وقام المستوطنون بجولات استفزازية في باحات المسجد. وما يرح أعضاء ما يسمى حركة "جبل الهيكل" يدعون علناً أتباع الحركة إلى المشاركة في اقتحامات جماعية واسعة النطاق للمكان المقدس. وندعو مرة أخرى إلى وقف جميع أعمال الاستفزاز والتحريض المتعلقة بالمسجد الأقصى واحترام حرمة هذا المكان المقدس. ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تحترم الوضع الراهن التاريخي في هذا المكان المقدس وأن تتوقف عن جميع الأعمال التي تؤجج الحالة وتحدد بتفاهل حدة الحساسيات الدينية، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

ولا يمكن لهذا الوضع اللاأخلاقي الذي لا يردعه وازع من ضمير أن يستمر. ولا يسع المجتمع الدولي أن يقف مكتوف اليدين في حين ترتكب السلطة القائمة بالاحتلال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة وقانون حقوق الإنسان، ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتعرض الفلسطينيين العزل للأذى والرهبة والموت والدمار. ولا بد من أن تخضع إسرائيل للمساءلة. ولذلك، فإننا نؤيد تأييداً تاماً ما دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة، وكرّته عدة دول ومنظمات في جميع أنحاء العالم، من إجراء تحقيق مستقل وشفاف في قتل إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين المشاركين في الاحتجاجات السلمية. وعلاوة على ذلك، فإننا نشدد على الالتزام القانوني الدولي بكفالة حماية المدنيين، فإسرائيل لم تتصل من هذا الالتزام فحسب بل هي تنتهكه انتهاكاً متعمداً وجسيماً ومنهجياً، فتمعن في شنّ هجماتها العسكرية وفي استخدام القوة ضد المدنيين في فلسطين المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، مبديةً ازدراءً وحشياً بالحياة البشرية. فالالتزام الصمت في مواجهة هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي هو أمر غير مقبول وليس من شأنه إلا تعزيز إفلات إسرائيل من العقاب، كما شهد العالم يوم الجمعة الماضي، وتيسير إزهاق المزيد من الأرواح البشرية البريئة.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٢٨ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ (A/ES-10/773-S/2018/180)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة